الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

قراءة في كتاب "نحو وعي ثقافي جديد"

أفـــق الـنـهـضـة وأســـئـلـة الـثـقـافـة

يطرح كتاب الدكتور عبدالسلام المسدّي (نحو وعي ثقافي جديد/ كتاب دبي الثقافية/ ٢٠١٠) جملة مسائل ملحّة، شائكة، ومترابطة تخص الثقافة العربية (مشكلاتها وممكناتها وآفاقها)، من الصعب تلخيصها في هذا المقام. مع التأكيد على ضرورة مناقشة جوانب هامة منها. وفي هذا يمكن الاتفاق مع كثر من تلكم المسائل التي يناقشها، في مقابل الاعتراض على بعض أفكاره، والاختلاف معها.

سعد محمد رحيم

(١-٣)

في هذا الكتاب يؤسس المسدّي جهازه المفاهيمي الخاص في تشكيلة واضحة يعلمنا من خلالها بماهية هذا الوعي الثقافي الجديد الذي ينشده، ما محتواه وصيغه وشروط انبثاقه وانتشاره؟ وما هي القوى والمؤسسات المرشحة لتنميته؟ وكيف يمكن بلوغه في نهاية المطاف؟. وليس جديداً كل ما يقوله هنا لكن التوليفة التي ينجزها لحزمة الإشكاليات التي يعتقدها بمثابة التحديات للعقل والوجود العربيين، وتوقيت طرحه وطريقة طرحه يمثّل مثيراً ضاغطاً لوعينا. ولو كنا نمتلك مجالاً ثقافياً صحياً معافى لأثارت أفكار المسدّي حوارات خصبة وحفّزت لظهور أفكار خلاّقة أخرى.

يومئ المسدّي منذ البدء إلى تلك العطالة التاريخية التي يعاني منها العرب. وهذه لها أعراض وتمظهرات لا تحصى، نقرأها على "شاشة السياسة، ولوحة الاقتصاد، والمشهد الفكري". وقد أخذت بالتفاقم بعد انتهاء مرحلة الاستعمار الكولونيالي، وتكوين دولة الاستقلال.. إنها حالة العرب المستعصية التي تحيّر العقل النقدي، "فهناك مأزق في صيرورتهم التاريخية، هناك حجم هائل من التناقضات بين العديد من مكوّنات الوجود الجماعي لديهم" ص١٥... ويصل الداء إلى الكلام والخطاب، إلى الثقافة والفكر فيتجلى "المأزق بين بنية المفاهيم وتشكّلات السياق المتنزلة فيه" ص١٥، إلى أن يطول (المأزق) اللغة، يقول؛ "وإننا على يقين بأن انفصاماً حاداً يقوم اليوم في الواقع العربي الراهن بين حضور الوعي العام في السياسة والاقتصاد والمعرفة وغياب الوعي الخاص بالمسألة اللغوية، وأن هذا الانفصام إلى حد التصادم الضدّي لم تعرفه الشعوب الأخرى، ولا عرفه العرب أنفسهم في أية حقبة ماضية.." ص١٧.

ما يشغل المسدّي في كتابه، مثلما نوهنا، هو الإشكالية الثقافية التي هي بحاجة إلى تحقيق إزاحة بجعلها أولوية في اهتمامات النخبة والمجتمع. وها هو يحذرنا من "أن العرب سيظلون على هامش التاريخ إن واصلوا النظر إلى المسألة الثقافية كما هم يفعلون" ص١٧. واجداً في الثقافة "جسر الضرورة بين الفكر والسياسة.. وأن الخطاب الثقافي ملتزم بطبعه، وأن إعلانه هو إعلان عن الانخراط في ميثاق الالتزام لكل ما يحرر الكائن من قيود التسلط أيا كان مأتاه" ص١٧.

يبحث المسدي في علاقة المثقف والسلطة على خلفية علاقة الثقافي بالسياسي حيث تغدو حرية الرأي لحمتها، وبانعدامها "يكون الخاسر الأول هو المثقف. ولكن الخاسر الأكبر سيكون . بلا أدنى ريب . هو السياسي منذ حطم بيده عماد بيته". ص٢٦. ومن وجهة ثانية يرصد المسدي الحاجة المتبادلة بين الثقافي (مجسدا بالمثقف) والسياسي (مجسدا بالسلطة السياسية).. يقول؛ "يقين قاطع أن احتياج الثقافي إلى السياسي هو احتياج ضرورة، واحتياج السياسي إلى الثقافي هو احتياج بقاء" ص٢٧. والمحدد هنا هو وظيفة كل منهما ومسؤوليته إزاء الآخر. فالثقافي يلقي الأسئلة كي لا يخسر مبررات وجوده، والسياسي يقدّم الأجوبة كي لا يخسر مشروعية وجوده.

يكاد المسدّي يقطع عليك طريق محاورته ومخالفته بإيراد عبارات من قبيل (بلا أدنى ريب، يقين قاطع، ولا نكاد نشك برهة، الخ) وهي ترد بصيغ متباينة، وبمعنى واحد في فصول كتابه كلها. ومن حقنا أن نتساءل؛ ألا تنتهي مثل هذه الوثوقية إلى الدوغما التي ينفر منها المسدّي نفسه، ويسعى لفضح مخاطرها على الوعي العربي. لاسيما حين يومئ إلى نسبية الموضوعية الفكرية والأوجه المختلفة للحقيقة؟. لنتجاوز هذه العبارات وظلالها الثقيلة، وندخل في خضمّ الحوار؛

شغلت إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطة الفكر العربي طوال العقود الأخيرة ولست أنكر أهمية البحث في صلب هذه الإشكالية غير أن القصور في هذه الأطروحة يتجلى؛ في اختزال السلطة بالسلطة السياسية الحاكمة وحدها في الوقت الذي تشكل فيه سلطات أخرى (اجتماعية ودينية) عوائق أكبر في حالات عديدة. فغالباً ما تُحشر، عند كثر من المثقفين العرب في دراساتهم وابحاثهم، إشكالية العلاقة بين المثقف والسلطات الاجتماعية والدينية في الهامش.

ألا تغازل السلطة السياسية، اليوم لمقتضيات مصلحية ضيقة، السلطة المؤسساتية الدينية، وتساير معتقدات اجتماعية متخلفة على حساب التأسيس لفكر نهضوي حقيقي؟. ألم يخلق المجتمع نفسه، نتيجة ظروف تاريخية قاهرة مصدّاته الخاصة التي تحول دون تواصله مع وعي ثقافي جديد، وفكر نهضوي جديد، حيث حصل تهرؤ في بنية الطبقة الوسطى القائدة والمرشحة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فضلاً عن تسيد ثقافة الموت والآخرة مع صعود الإسلام السياسي الأصولي المتطرف. إلى جانب الدور السيئ لكثر من قنوات الإعلام التي تشيع ثقافة سطحية أو غيبية، من غير أن ننسى، بطبيعة الحال، دور القوى الخارجية.

لماذا لا نوسع حلقة الإشكالية. أي أن نخلق إزاحة في نطاقها، بجعلها متضمنة للعلاقة بين الثقافي (أطروحات ومؤسسات) والسياسي (إيديولوجيات ومؤسسات ومصالح) والاجتماعي (معتقدات ومؤسسات، منها الدينية) واللغة (دوال ومدلولات، وقواعد وبنى وممكنات)، وللمسدّي إسهامات ممتازة في دراسة مشكلات اللغة العربية وانعكاساتها السياسية والثقافية.. إن اختزال الإشكالية العربية في إطار العلاقة بين المثقف والسلطة السياسية الحاكمة تبسيط لما هو معقد يفضي إلى شحوب الوعي وتزييفه. ولا أعتقد أنه يُخفى على المسدّي ذلك السؤال الأبستمولوجي الملحّ؛ ما الذي يعيق الوعي الثقافي العربي من التفتح؟ ما الذي يحول دون إبداع العقل العربي ما يجب، وفي ضوء الضرورات التاريخية؟ غير أنه، عموماً، لا يخوض في الممتنعات (باستعارة اصطلاح علي حرب)؛ أي جملة الآليات والضغوطات العقلية والإكراهات التي تتسبب في إخفاقات العقل العربي. وتحد من المسافة التي بمقدوره اقتحامها.

يرفض المسدي أدلجة الفكر والتحزبية في إبداء الرأي، ووصاية المؤسسة الرسمية على الفكر الخلاّق. يريد للفكر "أن يكون مرجعه العقل الخالص الذي ميثاقه مطابق لمواثيق العلم وقواعد المعرفة ومحاضن الموضوعية" ص٤٠. غير أن ما يحقق للفكر هذه الأرضية هي الحرية؛ حرية التفكير وحرية التعبير، فماذا نقصد بحرية التفكير؟ إنها بحسب وجهة نظره؛ "الإقرار بالرأي الآخر الذي يتجول بين الرأي المختلف، والرأي المخالف، والرأي الضديد، والرأي المضاد، وكلها مستويات مستقل كل واحد منها بنفسه، معاييرها؛ التباين في الأول، والتميز في الثاني، والذي هو لازم الحضور بالضدّية في الثالث، والذي هو ناقض للجذور في الرابع" ص٤٢. والإقرار بالرأي الآخر لابد يعني احترامه ومنحه الفرصة ليعلن عن نفسه، لا الأخذ به، في مطلق الأحوال.

إن الفكر الذي يتوافر على الشروط والخصائص المذكورة آنفاً بحاجة إلى الجدل الفكري الحر كي يتوطد. والجدل ينتهي دائماً إلى تركيب مغاير يصبح أطروحة جديدة، يمهد لفهم جديد للمسألة التي ينشغل بها الفكر. ويدرك المسدّي أن هذا الفكر الحر لا يتنفس وينمو ويتطور إلاّ إذا كان "المجتمع ومختلف السلطات القائمة على أموره تكفل للفرد ما به يكون تفكيره حراً، وما به تستكمل عملية التفكير ذاتها شروط سلامتها وشروط موضوعيتها" ص٤٣. وهكذا نعود إلى الاعتراف ضمناً بوجود مجموعة الممنوعات والمحرّمات التي تحول دون حرية التفكير، وحرية التعبير.

يكتب المسدّي عن النظام السياسي وفي ذهنه النظام السياسي العربي. ويكتب عن الفكر وفي ذهنه الفكر العربي. وهو يعوّل على المثقفين، لا السياسيين، في تأصيل الوعي الثقافي الجديد في ما يسميه بـ (الصراع الثقافي)، والذي به يقترب من مفهوم (صراع الحضارات) كما لو أنه حقيقة واقعة وشغّالة أبداً. من جانب آخر يفترض حسن نية السياسي وضيق أفقه الفكري والاستراتيجي.. يقول؛ "ولو عرف السياسي أن أشرف المقايضات هي أن يسهر هو على أمن المفكرين قبل أن يسهر على استقراره، عندئذ سيعمل الفكر . دونما وصاية ودونما تواطؤ ودونما انخذال . على أن يستتب الاستقرار السياسي لأنه متمتع فيه بمبررات وجوده، وواجد معه ما به تكتمل له إنسانيته العليا؛ لو عرف السياسيون ذلك لأيقنوا بأن حرية الفكر هي الحليف الاستراتيجي لأنظمتهم السياسية، وهي التي بوسعها أن تؤسس . على المدى البعيد . الانصهار التام بين مظلة الأمن وقاعدة الاستقرار" ص٣٨.

يتجاهل المسدّي، أو يقفز على طبيعة وخصائص بنى السلطات السياسية العربية؛ آليات عملها وموجهاتها ومصالحها وأهدافها. وهي في الأغلب الأعم فاقدة للشرعية الدستورية والأخلاقية. والسياسيون يعرفون قبل غيرهم أن حرية الفكر هي الطوفان الذي سيقتلع قواعد أنظمتهم.. فلسنا بصدد أنظمة ديمقراطية، أو مؤمنة بالديمقراطية، بل أنظمة استبدادية لا تستطيع أن تحيا من غير اختلاق أزمات داخلية وخارجية، وتناحرات أهلية لتكون لها مسوغات استمرار وديمومة. فهي تتعايش وتتكيف مع قدر من الفوضى والاضطراب والفساد والتطرف، ولا تستطيع ذلك مع حرية الرأي والتعبير والممارسات الديمقراطية. بل إنها تساهم في عدم الاستقرار السياسي والأمني بحدود معينة مسيطر عليها، وافتعال أزمات ومشكلات اجتماعية وسياسية وصراعات كي تبقى الأمور في حالة طوارئ دائمة، وكي تحتفظ بذرائع البقاء. يقول المسدّي؛ " ولا نكاد نشك برهة في أن النظام السياسي القادر على جمع الشمل الثقافي من حوله، والمتمتع بأصوات النخبة الفكرية في ساعة الامتحان الحضاري، هو الأجدر بأن يفاخر غيره، وبأن يتباهى في هذا الزمن التاريخي الجديد" ص٢٤. وفي ضوء هذا الاقتباس نجدنا نتساءل؛ من أين يستمد النظام السياسي شرعيته، أليس من الشعب، من طريق انتخابات نزيهة؟ أتكفي أصوات النخبة الثقافية لإضفاء مثل هذه الشرعية؟ ثم هل يمكن أن تمنح النخبة الثقافية صوتها لنظام سياسي فاقد للشرعية؟ وأيضاً؛ هل النخبة الفكرية العربية متجانسة في معتقداتها وخياراتها السياسية؟ أليست النخبة هذه منقسمة على نفسها؟ وهكذا نرى بعد الهزائم العربية الكبيرة وتقوّض أسس الإيديولوجيات الكبرى، لاسيما الماركسية والقومية، كيف انحدرت شرائح واسعة من تلك النخبة إلى نوع من العدمية أو العزلة فيما لم تستطع شرائح أخرى مغادرة مواقعها القديمة وقناعاتها العتيقة وكأن لا تغيير حصل، على صعد الحياة كافة منذ نصف قرن أو أكثر. فهل هي، في حالتها هذه، قادرة على تبني وعي ثقافي جديد مثلما يريد لها المسدّي؟. كما نعلم أن هذه النخب لم تمأسس نفسها، ولم تلتم على مشتركات أساسية، تجعل منها سلطة ضغط يُحسب حسابها مثلما كان شأنها في النصف الأول من القرن العشرين وحتى بداية السبعينيات منه.

ثم، هل النظام السياسي العربي ببنيته الحالية مؤهل لخوض مثل هذا الامتحان الحضاري؟ أم أن هذا الكلام كله هو من قبيل السفسطة البلاغية التي لا تصمد في احتكاكها بمعطيات الواقع والتاريخ؟. هل سيفكر النظام السياسي العربي في أي ظرف، بجمع الشمل الثقافي والفكري؟ ألن يكون خضوع النظام السياسي القائم لأطروحة النخبة الفكرية بداية النهاية له طالما كانت هذه النخبة تدعو إلى إصلاح النظام السياسي العربي وتبني الديمقراطية التي قوامها الاقتراع الحر وحرية الرأي والتعبير والتجمع، وسيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة؟.

يقر المسدّي أن "الفكر مدرسة للسياسة، والسياسة مدرسة للفكر" ونعم هو كذلك. يردف؛ "بل قل على وجه التخصيص: الفكر هو المدرسة الأولى للسياسة، والسياسة هي المدرسة الأخيرة للفكر" ص٣٠. نتساءل؛ لماذا السياسة هي المدرسة الأخيرة للفكر طالما أنها، في عالم اليوم، ترسم مصائر البشر وأقدارهم، ومستقبل الأرض طبيعة ومجتمعات؟.. يضيف؛ "والفكر متمرد بطبعه، ولكنه متمرد على ذاته، والناس يظنون أنه إذا تمرد فإنما هو بالضرورة يتمرد على السياسة. ومن هذا الالتباس تتولد كبريات المظالم. والدليل الأعظم على ما نقول هو أن الفكر لا ينتعش بشيء ولا يحتفي بشيء مثلما ينتعش ويحتفي بالفكر المضاد، إذ من ضديته يتغذى، وفي ضديته تكتمل علة وجوده" ص٣٠. نتساءل؛ هل كل فكر (إطلاقاً) يتمرد على ذاته؟ وماذا بشأن الأفكار المنغلقة على نفسها، المتعصبة والوثوقية؟ ثم؛ هل يتمرد الفكر على ذاته فقط؟ ألا يتمرد على ذاته بقدر ما يتمرد على الواقع مراجعاً، في ضوئه، مسلماته وفرضياته ومقولاته ومنهجه؟ إن تمرد الفكر على ذاته هو تمرد على واقع مشخص، ركن من أركانه الرئيسة؛ السياسة. والفكر المتمرد، ذو طابع سياسي، في أحايين كثيرة، لاسيما إذا اتخذ منحى اجتماعياً. وكل فكر حر وحي هو ذو طابع جدلي، ينتعش من خلال حركة المتناقضات في داخله وفي مواجهة الأفكار الأخرى المضادة وفي أثناء قراءة حركة الواقع الحي الموضوعي.. وحين تكون الفكرة منغلقة على نفسها، مكتفية بذاتها، تجزم احتكار الحقيقة، جامدة في مقولاتها، غير ملتحمة بحركة الواقع الساخن والمتغير فإنها لا تستطيع أن تنتعش وتحتفي بالفكر الآخر.. إنها تعتقد بأن علة وجودها في داخلها، أو مستمدة من قوة علوية.

إن فكر المسدّي لا يخلو من مسحة من الرومانسية.. إن أحلامه تحرّف أحياناً رؤيته إلى الواقع الموضوعي. ولست ضد أن يحلم المفكر. وأعتقد أن الأفكار الكبرى عن مدن الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والوفرة وإشباع الحاجات والخلاص وإيجاد الأرضية المناسبة للإبداع الحر تكون لابد معجونة بالأحلام. غير أن الأحلام قد تحفزنا للعمل لكنها لا تكفي بأية حال لتفسّر الواقع وتحوّله، وتحقق مملكة الحرية؛ مملكة الإنسان الحقيقي.

على الرغم من أن المسدّي يزعم "أن الوعي الثقافي الجديد ليس شعاراً يرفعه الرافعون، وليس صوغاً إنشائياً تزدان به (براويز) الأدبيات الخلاّبة" فإنه يعود ويصوغ هذا الوعي بعبارات إنشائية شعاراتية.. لنقرأ؛ "إنه معاناة طينته طينة المكابدات القاسية: هو انتباه، فيقظة، فنضال. وتجديد الوعي عبء تنوء به الكواهل، يتخلق في رحم الثقافة، ويتولد بين أيدي السياسة، ويتدرج يافعاً في أحضان منظومات المجتمع كلها. المثقف في حاجة إلى وعي بالسياسة جديد، والسياسي في حاجة إلى وعي بالثقافة أجد" ص٤٧. هذا كلام جميل، عباراته منسجمة بعضها مع بعض، متواشجة منطقياً. لكنه المنطق المجرد، المؤسس بقوة على مستوى الذهن، وفي الخيال المحلق، والذي سيتهشم إذا ما حاكمناه في ضوء مشكلات ومعطيات الواقع العربي. هنا يكاد يكون تحديده لماهية الوعي الثقافي الجديد ضبابياً.. نقرأ نثراً ممتازاً لكننا نتشوش ونحن نبحث عن الدلالات المضمرة تحته، أو وراءه. حيث المفردات عائمة يمكن أن تعني كل شيء، وقد لا تعني، أحياناً، أي شيء.. ولنسأل المسدّي حول هذا المقطع سؤالاً واحداً بسيطاً؛ كيف لنا أن نثق أن الوعي الثقافي الجديد سيتدرج يافعاً في أحضان منظومات المجتمع كلها.. أليست ثمة منظومات في مجتمعاتنا العربية تحول دون تحقيق أي قدر من التحوّل المديني وامتلاك عوامل التجديد والنهضة؟. يكتب المسدّي وفي ذهنه يوتوبيا سعيدة يأمل تحقيقها، معتقداً أن الحكّام إذا ما أدركوا إمكانية وضرورة تحقيق هذه اليوتوبيا فإنهم سرعان ما سيسيرون قدماً باتجاهها. وهذا ليس صحيحاً بالمرة. إن الوضع العربي أعقد من أن نفسّره ونقيّده في عبارات إنشائية فضفاضة، وحلول مشكلاته واختلالاته البنيوية لا تكون بالتمنيات.

يؤكد المسدّي على "أن الأمن النفسي حليف إستراتيجي للفكر". صحيح، ولكن من يوفره، وتحت أية شروط؟ هل من مصلحة السلطة العربية الحاكمة ضمان مثل هذا الأمن؟ أظن أنه لا شيء يقلق السياسي العربي القابع على سدة الحكم أكثر من أن ينعم المفكرون العرب بالأمن النفسي، وأن تتوافر لهم الظروف المناسبة للإبداع والإنتاج الفكري. في الوقت نفسه، لا يعني انعدام الأمن النفسي أن ينكفئ المفكر الحر ويلوذ بأسباب السلامة. وقد كتب كثر من المفكرين، في أمكنة وأزمنة عديدة، نتاجاتهم في بيئات وظروف معادية. واستطاعوا التأثير عميقاً في مجرى الواقع والتاريخ.

وحتى هذه اللحظة، ولصفحات طويلة قادمة، لا تحضر الأمثلة كثيراً في كتاب المسدّي، لا نكاد نقع على أمثلة من الواقع العياني المعيش تجلي لنا ما غمض من أفكار مجردة يبرع في صياغتها.. وبطبيعة الحال فإن قراءة مثل هذا الكتاب لن تكون يسيرة.. يضطر القارئ أن يعود بنفسه إلى مرجعياته وخبرته الماضية ليجد ما يطابق أقوال الكاتب أو ما يناقضها. أتراه يعوّل على ذكاء قارئه وصبره؟ أم أنه لا يرغب في إزعاج الوحش السياسي العربي المدافع بشراسة عن عرينه، حتى وإن كان ما يهدده ليس سوى كلمة صادقة؟!.

أزمـة الصناعـة الثقافيـة العراقيـة.. أزمـة مؤسسـات أم أزمـة ظواهـر!!

علي حسن الفواز

البنية المؤسسية في الثقافة العراقية تعيش منذ عقود طويلة ازمة صناعتها وازمة ترويج بضاعتها وازمة وجودها كظواهر، اذ ظلت الصناعة الثقافية المؤوسسية بعيدة عن التأثير في تشكيل رأي عام ثقافي، وفي التوافر على فرص حقيقية للتأثير على قطاعات واسعة من الناس خارج ما تقترحه عليها الحكومات او المؤوسسات الدينية، او بعض انماط الثقافات الشعوبية(العشائرية والطائفية).

ان جل ما استطاعت ان تصنعه التشكلات الثقافية هو ظاهرة(الاحتفال)الثقافي، تلك التي كرست عبره النمط الاجتماعي بكل ملحقاتها كظواهر صوتية او اشاعات او خطابات في الادلجة المشوشة، او انماط اكثر استغراقا في المثيولوجيات والاساطير، فضلا عن اشاعة الانماط الثقافية ذات الترجعيات الوطنية(ثقافات المناسبات المحلية او الاسلامية او الانسانية) وهذا مايمنح التحولات الفاعلة في الحياة الثقافية طابعا فرديا مغامرا، او طابعا يقترن ببعض التجمعات الثقافية غير المؤسسية والتي وجدت من المؤسسة الكثير من النفور والطرد، ورغم بعض المسوح السياسية والايديولوجية التي تتبدى في هذه التجمعات وحتى المغامرات الفردية، الا انها كانت الاكثر حضورا والاكثر اثرا خلال العقود التي اقترنت بها حركات التجديد في الثقافة العراقية.

الازمة المؤسسية في الثقافة تعكس في جوهرها ازمة الواقع السياسي، وازمة الدولة كبنية مؤسسية كبرى، وكذلك الطبيعة الطاغية للمؤسسات الدينية، وضعف وهشاشة البيئة التعليمية خاصة في مراحل التعليم العالي، اذ لم تستطع هذه البيئة طوال عقود ان تصنع ظواهر ثقافية كبرى يمكنها التأثير على الواقع الاجتماعي والثقافي، اذ ظلت هذه مؤوسساتها الحصينة بعيدة عن التفاعل مع تعقيدات المجتمع العراقي، وربما كانت اكثر استعدادا للاصابة ببعض عدوى الامراض الاجتماعية وبعض الانماط المشوهة للثقافات الشعبية، وهو ماحصل بالفعل عبر استشراء بعض الممارسات الاجتماعية والثقافية خاصة بين الشباب في مرحلة ما بعد انهيار النظام الديكتاتوري. كما ان ضعف البيئة السياسية وقهرية انماطها وطبيعة احزابها وتركيبة انظمة الحكم فيها، اسهمت مجتمعة في خلق اشكال معقدة للاستبداد، وللقهر السياسي، واحسب ان المرحلة الجديدة تكشف عن هشاشة البيئة السياسية وتعقيد البناء الايديولوجي للكثير من الاحزاب وسوء اداركها لاهمية البنيات المؤسسية في تعميق بنية الدولة، اذ ان اغلب هذه الاحزاب مازلت تعيش عقدة المعارضة، ولم تتحول بعد الى مجال الدولة في التعاطي مع اشكالات تفرضها واقعية الحاجة الى الدولة والى المؤسسات الفاعلة لقيمومة هذه الدولة بما فيها التشريعات التي تخص الثقافة(الحقوق والحريات وتنظيم الاعلام والملكية الفكرية) وكذلك تخص المؤسسات باعتبارها الاطر الادارية والتنظيمة للفاعلية الثقافية.

ازمة استقلالية المثقف

أزمة ادارة الثقافة ارتبطت كما قلنا بازمة مؤسساتها، خاصة وان الثقافة كخطاب كانت رهينة للمركزية الشمولية، وهذه المركزية اصطنعت لها مفهوم(التابع) في مصطلحات مابعد الكولنيالية، وهذا مايضع فكرة اعادة تأهيل الادارة الثقافية عبر اعادة فحص تاريخ الازمة التي عاشتها الثقافة العراقية والتي مازالت الكثير من صورها تتكرر في الواقع، ومنها ازمة الادارة التي مازلت مركزية وضاغطة، وشائهة في تعويم ثقافي وغير قادرة على التعاطي مع الازمات الحقيقية للثقافة كخطابات ومؤسسات وكهويات ونزوع لصناعة رأي عام، اذ مازالت الادارة الثقافية تكرر فكرة انتاج (الاحتفال الثقافي) والاستغراق في الكثير من التسطيح الثقافي الذي لايترك اثرا في بيئة ثقافية معقدة، مقرونا بما تملكه هذه البيئة من تاريخ عميق حاشد بالعقد ومركبات الصراع والمنافي وغيرها.

وسط هذه التقاطعات يبدو المثقف وكانه(التائه) الباحث عن لحظته الحميمة، وعن ذاته المسحوقة بين عوالم تتصارع على الكثير من الاوهام، اذ لايملك هذا التائه/التابع القدرة على المواجهة والقدرة على صناعة حريته وبطولته المعرفية والاخلاقية وخطابه المستقل، لان المهيمنات المركزية مازالت تملك القوة التمويلية، ونمطية الخطاب القديم(المركزي) بمرجعياته التقليدية والذي لايؤمن بالبطولات الثانوية التي يصنعها المثقف في سياق بحثه الدائب عن الحرية، ومواجهته لرعب واوهام المثيولوجيا السياسية وتعقيدات الصراع الذي تفترضه كينونته المستفزة بكل ماتستدعيه من اسئلة واغترابات ومواجهات حادة.

انتجت ازمة المثقف وازمة المؤسسة الثقافية ظواهر اخرى تمظهرت في توليداتها اشكالا عائمة لمؤسسات هامشية تنتمي الى الفضاء الثقافي لكنها لاتملك خصوصية واضحة واثرا فاعلا في الانتاج الثقافي، ولاتملك هاجسا بالتبشير لثقافات مدنية تؤمن اساسا بحرية الانسان المثقف واستقلاله واهمية دوره المعرفي والجمالي، اذ ظلت هذه(التمظهرات) اشبه ماتكون بالصرعات او المغامرات سريعة الانطفاء، خاصة وان اغلب مانزعت اليه هو اهتمامها بالاستعراض والحفل اللذين ارتبطا بصناعة ظواهر المثقف الدعائي والمثقف الاعلاني والمثقف الحزبي والمثقف الموظف وغيرها من الظواهر الاخرى التي لعبت ادوارا متفاوتة في تحويل العديد من المؤسسات الثقافية الى مؤسسات حكومية بامتياز او الى مؤسسات ايديولوجية بامتياز اخر، اذ كثيرا ما شاركت هذه المؤسسات بالحروب المصممة التي شنت على انماط معينة من الثقافات التي لاتطمئن لها الحكومات العسكرية والايديولوجية التي توالت على حكم العراق، والتي صنعت لها جيوبا وتابعين ومريدين وابواق اعلامية مثلما صنعت لها بالمقابل سجونا ومنافي وعزلات همشت الكثير من المثقفين العراقيين.

هذه الازمة بدت الان واضحة وجلية، اذ ليس من اليسير محو الماضي وما تركه من عصابات نفسية وتعبيرية وعلائقية على مستوى الواقع والخطاب، وعلى مستوى اعادة انتاج البنية الثقافية الهشة لتكون بين ليلة وضحاها بنية تملك شروط استقلالها وحريتها، رغم ان الواقع العراقي يؤكد الان بعض ملامح هذه(الحقيقة) عبر اتساع اشكالاتها وعقدها، خاصة فيما يتعلق بتوصيف الثقافة، ووظيفة هذه الثقافة، وهويتها ازاء سلسلة مركبة من الهويات التي تشيأت كظواهر صراعية في هذه المرحلة، فضلا عن بروز ظواهر الانفصام بين الثقافة كبنية معرفية مستقلة وبين الدولة كمؤسسات عمومية، وكذلك بين الثقافة كخطابات للمعرفة والحرية والجمال وبين السلطة كبنية قمعية.

سيرورة هذه الصراعات انعكست على هشاشة المؤسسات الثقافية الرسمية، وتحولت الى صراعات تمسّ الكينونات الوطنية، حيث تتبدى الحاجة الى مؤسسات اكثر فاعلية في التعاطي مع الملف الصراعي المتماهي مع صراعات التاريخ والهويات والاثنيات، خاصة وان مايسمى بمؤسسات المجتمع المدني الثقافية بدأت وكأنها مؤوسسات شبحية وغير فاعلة، خاصة مع نقص تمويل هذه المؤوسسات، وتشوه توصيفها الذي تضخمت في ضوئه هذه المسميات الى الاف المؤسسات التي تدعي انها ممثلة لثقافات مدنية وتسعى الى الاستقلال وانتاج الانماط الثقافية التي تعبر عن واقع مغاير ومفارق يمكن ان يكون جوهره الانسان ذاته.

ازاء هذا الواقع كيف يمكن للمثقف العراقي ان ينظر للمستقبل؟ وهل ان ماتأسس لحد الان من ظواهر وتشكلات يمكن ان يشكل متنا ثقافيا فاعلا وحقيقيا، لان يمنح هذا المثقف اطمئنانا بالركض الى امام؟ وهل ندعي ان هناك خارطة طريق صالحة لهذا المثقف في تشكيل جماعات ثقافية ومؤسسات ثقافية للولوج الى عتبة المستقبل ومواجهة كل تداعياته واسئلته؟ وكيف يمكن لهذا المثقف ان يتخلص من ازمات الماضي المرعب في حروبه وازماته وتعقيداته ومخاوفه لكي يطمئن الى ان المستقبل يمكن ان يكون اكثر صلاحية واكثر انسانية؟

هذه الاسئلة بقدر جديتها وضروريتها، فانها تضعنا ايضا في لحظة سوداوية قاتمة، لان البعض من مثقفينا ظلوا مسكونين بعقد الخوف والرعب والكسل الثقافي، مع غياب الخبرات المؤوسسية الموجهة لمعرفة الطرق والاليات التي تؤدي الى صناعة لعبة المستقبل، اذ يقفون(الهؤلاء) امام الماضي بنوع من الارتباك وقلة الحيلة، واحيانا بنوع من الفوبيا من المستقبل والحرية والاخر، ربما بسبب رعب ماتركته السلطات الغاشمة والاستبداد في الامكنة والوجدان، وربما بسبب الغياب الحقيقي للمؤوسسات الثقافية والمؤوسات الاكاديمية الحاضنة للدرس الثقافي الرصين.

الماضي الثقافي بكل عقده وفوبياه ظل يمكث في الغياب، وفي انماط العقل المثيولوجي الثقافي، مثلما ظل يمكث في المقهى، او الشارع، او الزاوية، وقد يتمظهر في الخوف والهيمنة، واصرار البعض على ان الزمن لايتغير وكأنهم يعلنون عدم اطمئنانهم للزمن المباح، الزمن الذي يمكن ان تصنعه السياسية الجديدة والتحولات التاريخية.

فكرة التعاطي مع اشكالات هذا الماضي هي فكرة البحث عن خلاص وتطهير اكثر منها فكرة استعادة، فكرة السيطرة على اطمئنان مغشوش اكثر منها فكرة استسلام سلبي لانتاج الحياة والايمان بجريانها، فضلا عن ان هذا الماضي هو زمن مكتشف ومتداول وغارق في المقدس الايهامي والاستلابي، ورغم انه كماضٍ سياسي واجتماعي وثقافي كان يذكرنا دائما بمحمولات قاسية، الا ان هذه المحمولات هي التي وضعت المثقف العراقي امام وعي ازمات الاستبداد والسجون والجوع والحرمان والمطاردات والحروب وخداع الذات والمنافي.

البعض يقول ان هذه المحمولات المرعبة لم تمارس ازاء المثقف طردا كامل الدسم كما حدث وما يمكن ان يحدث، لان المثقف العراقي كان مثقفا سلبيا، ومسكونا بفوبيا السلطة، والبعض الاخر يقول ان ثمة مهيمنات ومركزيات اخرى داخل منظومة العقل العراقي السياسي والديني هي المسؤولة عن اشاعة التصورات الغرائبية والمواقف العدائية عن مهنة المثقف، هذه المهنة التي لاجنس لها يمكن ان تضع صاحبها في توصيف قد يؤدي الى تكفيره وطرده واخراجه عن الامة والملة والاشهار في الدعوة الى موته العلني..

قد يقول اخرون ايضا ان الماضي جزء من حكايات الجدات وانه كان رومانسيا، ورغم كل مظاهر الفقر والجوع فيه، الا انه كان ايضا زمنا حميما وباعثا على حياة سهلة ومفتوحة خالصة تشبه الفراغ الكبير، تلك التي انجز فيها المبدعون الكثير من الاعمال المهمة التي ظلت عالقة في الذاكرة. هذا القول قد يبدو صحيحا من زاوية معينة، لكنه من زوايا اخرى يبدو شديدة الوطأة، لان شروط المثقف لم تعد كما هي في الماضي، وشروط انتاج الفعل الثقافي لم تعد هي كذلك، المثقف والثقافة اصبحا جزءا من ظاهرة كونية وانسانية ومعرفية، ومن حقهما ان يملكا حضورا فاعلا داخل هذه الظاهرة، عبر جرعات الحرية والمعيش والرفاهية والسفر والتعلّم وحضور المؤتمرات واصدار الكتب الجديدة التي تتبناها دورنشر توسّع من دائرة الحضور وتضمن المزيد من الاستحقاقات المادية والمعنوية..

ازاء هذا يبدو السؤال الاكثر مرارة، هو كيف نضع المثقف في مجرة المستقبل؟ وكيف لنا ان ندعوه ليضع الماضي في المتحف والمكتبة وان لايظل هاجسه الاثير؟ ومن هي الجهات التي يمكن ان تمارس هذه النقلة السحرية؟ ولاشك ان هذه الاسئلة مدعاة لاجراءات حقيقية ينبغي ان تنهض بها الدولة باعتبارها تملك المال العام، وباعتبارها صاحبة السلطة التشريعية عبر(مجلس النواب) الجديد في ضرورة تأمين مصادر قانونية وتمويلية للصناعة الثقافية التي لايمكن عزلها عن الصناعات الوطنية الاخرى، وربما هي مسؤولية السلطة التنفيذية(الحكومة) في وضعها بمستوى الصناعات الثقيلة التي تعزز دور المثقف والمؤسسة الثقافية بمواجهة الكثير من التحديات العالقة والمهددة، خاصة تحديات حماية الهويات العراقية، وتحديات بناء هذه الدولة باعتبارها المؤسسة الكبرى، ناهيك عن مواجهة الملفات الامنية والسياسية والاقتصادية والتعقيدات الصراعية من منطلق ان جذور هذه الملفات هي ثقافية بالاساس، فضلا عن التعاطي مع ازمة مفاهيم قارّة وقديمة في العقل العراقي مثل الحرية والديمقراطية والمواطنة والتاريخ والصراعات التي تنطلق من ازمات ثقافية عميقة النكوص في التاريخ.

احسب اننا بحاجة الى اشهار ثقافي، هذا الاشهار يدعو الى ازالة الكثير من الغبار عن حائط المؤسسة الثقافية، والكشف عن حقيقة ازماتها العميقة، وعن الحاجة اليها وتوصيف ادوارها في واقع باتت الحاجة فيه الى اشكال متطورة من(الخصصة الثقافية) بعيدا عن الهيمنات الحكومية التقليدية، وازمات تمويلها وميزانياتها، وعقد تضخم دوائرها ومؤوسساتها الزائدة عن الحاجة، ونمطية مايشوبها من استهلاك ثقافي صنع لنا للاسف الكثير الفقر الثقافي والتردي الثقافي وعمومية غائمة للاستعراض الثقافي غير المجدي الذي يعيدنا الى مواسم الاحتفال واعادة انتاج المثيولوجيا الثقافية.

كما يكشف هذا الاشهار عن الحاجة الى تنظيم دور المثق